

أسباب اختيار الموقع :

يلزم للمشروع حوالي ثلاثين فدانا ملاصقة لأرض المصنع الرئيسي للشركة وعلى امتداده شمالا وبذلك يمكن الاستفادة من كافة الطاقات .

البيانات الخاصة بالموقع :

(١) المساحة المطلوب نزع ملكيتها حوالي ٢٩ فدانا و ٥ قراريط و ٢١ سهما (تسعة وعشرين فدانا ونحمة قراريط و واحد وعشرين سهما) .

(٢) تشمل القطع ٩ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٤١

وحدوده كالآتي :

الحد البحري : مصرف بطول ٢٨٧ مترا .

الحد الشرقي : مصرف نمرة (٥) بطول ٢١٦ مترا .

الحد القبلي : حدود الشركة .

الحد الغربي : ملك راضب محرز وآخرين بطول ٢٧٥ مترا .

الملكية : كالكشف المرفق .

موافقة الملاك : أجرت الشركة اتصالات بأصحاب هذه الأرض للتعاقد معهم ولم يمكن التوصل الى نتيجة نظرا لتعاليمهم في السعر لذلك رأت الشركة نظرا لصفة الاستعمال السيري في اجراءات الاستيلاء تمهيدا لترجع الملكية وقد صدر فعلا قرار الاستيلاء رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٧٠ من السيد محافظ الغربية بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٧٠ وقد نفذ قرار الاستيلاء ووضعت الشركة يدها على الأرض .

تحديد الاتجاه اللازم للمشروع : يكفي بالمساحة المطلوبة .

خرائط المشروع : موقع على صورة من الخريطة المساحية رقم ١١٨/٣١٣٥ والأرض المطلوب نزع ملكيتها ملونة باللون الأزرق ومرفق ثلاث خرائط .

محافظة الغربية : استطلع السيد محافظ الغربية رأى السيد وزير الزراعة الذي وافق على السير في اجراءات نزع ملكية المساحة المطلوبة للشركة وبناء على ذلك أصدر السيد محافظ الغربية القرار رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٧٠ بالاستيلاء المؤقت ومرفق صورة القرار الذي أشار في ديباجته الى موافقه السيد وزير الزراعة على نزع الملكية .

وقد أعد مشروع قرار رئيس الجمهورية المرافق باعتبار المشروع المشار اليه من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة بطريق التنفيذ المباشر .

رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره ما

نائب رئيس الوزراء للإنتاج والتجارة

ووزير الصناعة والبتول والثروة المعدنية

دكتور : عزيز صدقي

كشف

بإتناء الملاك الظاهرين للقطاع المتداخلة لمشروع تجميع وتوسيع مصانع شركة النصر للصياغة والتجهيز بالمحلة الكبرى حسب وارد سجل المساحة الحديثة قبل

المراجعة النهائية

حوض الدلائل رقم ١٥ :

٧ أفدنة و ١٢ قيراطا ملك راغب محرز وإخوته قطعة رقم ٨٨

فدان وقيراطان ملك وورثة على علي الشرفاوي قطعة رقم ١٤

٥ أفدنة و ٥ قراريط ملك وورثة الدسوقي عبد المعطي فدية قطعة

رقم ١٥

٤ أفدنة و ٢٠ قيراطا ملك وورثة مصطفى علي الجناحي وورثة علي ابراهيم

الجناحي قطعة رقم ١٢ ، ٩

فدانان و ١٢ قيراطا ملك السيدة / زنوية المرسي سراية قطعة

رقم ١٤١ ، ٢٥

فدانان و ٣ قراريط و ٢١ سهما ملك وورثة السيدة شحاته جوهر قطعة

رقم ١٥

فدان و ١٢ قيراطا ملك حسين عبد النفور الرخاوي وإخوته قطعة

رقم ٨٨

٣ أفدنة و ٣ قراريط ملك وورثة بسيونية ابراهيم شاهين قطعة رقم ٧٧

١٢ قيراطا ملك وورثة أحمد المرسي أبو سليمان قطعة رقم ٨٨

١٠ قراريط ملك مسعد أحمد الرجبي قطعة رقم ١٢

١٠ قراريط ملك أولاد عبد الرازق المواني قطعة رقم ١٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٦٧ لسنة ١٩٧١

بتعيين مدير عام للإدارة العامة للتنمية والإنتاج

بالمؤسسة العامة للحوم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩

لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٧١

بتعيين نائب لرئيس المحكمة العليا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا؛

قرر:

مادة ١ - عين السيد/ عمر حافظ شريف، نائبا لرئيس المحكمة العليا.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٣٩١ (٨ أبريل سنة ١٩٧١)

أنور السادات

رياسة الجمهورية

أحكام صادرة برفع الحراسة

بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٧١ صدق السيد رئيس الجمهورية على الحكم الصادر في التظلم رقم ١٩٦٩/٢٢٥ حصر حراسة (٦٩/٢٦٩) الصادر من محكمة أمن الدولة العليا بجلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٠ والذي قضى بقبول التظلم شكلا وفي الموضوع برفع الحراسة عن أموال وممتلكات المتظلم السيد/ أبو سريع مرسي محمد التي فرضت عليها الحراسة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠٨٦ لسنة ١٩٦٦

أحكام صادرة برفع الحراسة

بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٧١ صدق السيد رئيس الجمهورية على الحكم الصادر في التظلم رقم ١٩٦٩/٢٣٥ حصر ٦٩/٢٦٨ الصادر من محكمة أمن الدولة العليا بجلسة ٢٠/١٠/١٩٧٠ والذي قضى بقبول التظلم شكلا وفي الموضوع برفع الحراسة عن أموال وممتلكات المتظلم السيد/ محمد ظاهر العمري ومائته والتي فرضت الحراسة عليها بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٧٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٨٣٠/١٩٦٧

قرر:

مادة ١ - تعيين السيد الدكتور يحيى محمد طلبه مديرا عاما للإدارة العامة للتنمية والإنتاج بالمؤسسة العامة للحوم من الفئة الأولى.

مادة ٢ - على نائب رئيس الوزراء للزراعة والري ووزير الزراعة والإصلاح الزراعي تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ صفر سنة ١٣٩١ (١٦ أبريل سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٧١

بتعيين مدير للإدارة العامة للشئون المالية بشركة النيل العامة

لإنشاء الطرق

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى نظام العاملين بالطعام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٠٩ لسنة ١٩٦٦، والقرارات المعدلة له؛

قرر:

مادة ١ - تعيين السيد/ إسماعيل أحمد بيومي مديرا للإدارة العامة للشئون المالية من الفئة الأولى بشركة النيل العامة لإنشاء الطرق.

مادة ٢ - على وزير النقل تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ صفر سنة ١٣٩١ (٦ أبريل سنة ١٩٧١)

أنور السادات